الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:.....

رقم التسجيل: ط1:

ط2:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنـــوان الموضـــوع:

دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة تجربتي (السودان وماليزيا)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في اقتصاد نقدي وبنكي

من إعـداد الطالبتين: :

- ساسي سهير
- دبش فاطمة الزهراء

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة المسيلة	رئيسـا
عبد الرزاق نذير	استاذ محاضر " أ"	جامعة المسيلة	مشرفـا ومقـررا
		جامعة المسيلة	مناقشـا

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر وعرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل

قال تعالى:"لئن شكرتم لأزيدنكم" الآية:07 سورة إبراهيم

عن أبي هريرة رضي الله عنه ـ : قال ﷺ:

"من لا يشكر الناس، لا يشكر الله" صدق رسول الله.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى المشرف على هذا العمل الأستاذ

"عبد الرزاق نذير" ، لما بذله من وقت لجهد خلال فترة إشرافه ولتوجيهاته ونصائحه القيمة

التي قدمها حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية

كما نشكر أيضا الأساتذة أعضاء لجنة المنافسة

كما نشكر أيضا كل من قدم لنا يد المساعدة أو اسدى لنا بنصيحة

كلمة تشجيع أو كلمة طيبة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين

بعد أن رست سفينة هذا البحث على شواطئ الختام لا يسعى إلى أن

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى من سعى وشقي لأنهم بالراحة والهناء، الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح، الذي علمني أن ارتقى سلم الحياة بحكمة وصبر إلى أبي "الغالي"

إلى من بوجودها أكتسب القوة، إلى من أرى التفاؤل بعينها، والسعادة في ضحكتها، وإلى من كان دعائها سببا في توفيقي، أمي "الغالية"

إلى أغلى كنز في حياتي: "رابح" و"أيوب"

إلى رفيقتي التي قاسمتني هذا العمل "سمير"

إلى اللواتي عشت معهم أجمل أيامي وأحلى ذكرياتي

"غنية ، سمية، حسيبة، حنان ، رزيقة"

فاطمة الزهراء

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى

من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في

عمرك: "أبي العزيز"

إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي "أمي الحبيبة"

إلى سندي في الحياة "إخوتي"

كل باسمه ... إلى صديقاتي التي تقاسمت معهم أحلى

ذكرياتي

وإلى كل من تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

سمير

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

مقدمة .....أ-هـ

الفصل الأول: الصكوك الإسلامية والموازنة العامة

تمهيد: 7

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية 8

المطلب الأول: نشأة وتعريف الصكوك الإسلامية 8

الفرع الأول: نشأة الصكوك الإسلامية 8

الفرع الثاني: تعريف الصكوك الإسلامية..... 9

المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية 10

أولا: تمثل لحاملها حق ملكية شائعة في الموجودات:..... 10

ثانيا: تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: 10

ثالثا: لها اسمية محددة وتصدر بفئات متساوية القيمة..... 11

رابعا: هي متوافقة مع أحكام الشريعة 11

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية 11

المبحث الثاني: مزايا الصكوك الاسلامية.....12

المطلب الأول: أنواع الصكوك الإسلامية 12

أولا: الصكوك المضاربة..... 12

ثانيا: صكوك المشاركة:..... 13

ثالثا: صكوك المرابحة 14

رابعا: صكوك الإجازة 14

خامسا: صكوك السلم..... 15

سادسا: صكوك الاستصناع 15

سابعا: صكوك المساقات..... 16

ثامنا: صكوك المزارعة 16

تاسعا: صكوك المغارسة 17

عاشرا: صكوك الوكالة بالاستثمار 17

المطلب الثاني: آلية إصدار الصكوك الإسلامية 17
أولا: الهيكلة..... 18
ثانيا: تمثيل حملة الصكوك المستثمرين 18
ثالثا: طرح الصكوك للاكتتاب..... 18
رابعا: تسويق الصكوك..... 18
خامسا: التعهد بتغطية الاكتتاب 18
المطلب الثالث: عوامل نجاح وصعوبات التصكيك 18
الفرع الأول: عوامل نجاح عملية التصكيك 19
الفرع الثاني: صعوبات عملية إصدار الصكوك الإسلامية..... 19
أولا: الصعوبات الاقتصادية 19
ثانيا: الصعوبات التنظيمية..... 20
ثالثا: الصعوبات القانونية والتشريعية: 20
المبحث الثالث: ماهية الموازنة العامة 21
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة..... 21
الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة 21
الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة..... 22
المطلب الثاني: مبادئ (قواعد) الموازنة العامة..... 23
الفرع الثالث: أهمية الموازنة العامة 25
المطلب الثالث: العجز الموازني 25
الخلاصة:..... 32

الفصل الثاني: الاطار التطبيقي

تمهيد: 34
المبحث الأول : التجربتين السودانية والماليزية في تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام الصكوك الاسلايمة..... 35
المطلب الأول: تقديم التجربة السودانية..... 35
أولا: نشأة التجربة السودانية: 35
ثانيا: أنواع الصكوك الإسلامية السودانية:..... 35

ثالثا: خصائص التجربة السودانية في مايلي: 37
المبحث الثاني: استشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر 40
المطلب الأول: تحديات صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر 40
المطلب الثاني: دعائم البنية الأساسية للصكوك الإسلامية في الجزائر 41
المطلب الثالث: آفاق تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر 43
خلاصة الفصل: 45
الخاتمة: 47
قائمة المصادر والمراجع: 52
ملاحق 57

فهرس الجداول

الجدول رقم (1): حجم الإصدارات الصكوك الاسلامية في السودان 37
الجدول رقم (2) : مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة..... 18

مقدمة

مقدمة

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي كثر حولها الجدل وتفاوتت في شأنها الآراء، وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم موازنات الدولة المتقدمة فضلا عن البلدان النامية التي حال وجود عجز في بعض موازناتها العامة دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وانطلاقا من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاهية، فقد يؤدي اتساع عجز الموازنة العامة إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي للدولة، بمقابل نجد أن الوضع التوازني للموازنة العامة يساعد الدول على النهوض بمستويات اقتصاداتها وتحسين الأوضاع الاجتماعية العامة للإفراد المجتمع، ولذا فقد زادت أهمية هذا الموضوع عن الكثير من المفكرين والاقتصاديين المعاصرين، وبالتالي ازدادت البحوث والدراسات التي تحاول إيجاد حل لهذه المشكلة واقتراح أدوات لتمويل العجز الموازنة العامة بالشكل الذي يكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه أو على الأقل التخفيف منها.

تعد الصكوك الإسلامية أحد أكثر الأدوات المالية الحديثة فاعلية وكفاءة في تجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات التنموية الكبرى، فعن طريق الصكوك يتم تعبئة المدخرات المالية الموجودة بين أيدي الأفراد والتي هي عاطلة من القيام بوظيفتها الاقتصادية ودورها التنموي، والدليل على ذلك هو اتجاه بعض الحكومات لاستخدامها في توفير الموارد المالية لتمويل بعض أوجه الإنفاق العام. وفي إطار البحث عن أفضل الصيغ والبدائل الفعالة لتمويل عجز الموازنة العامة برزت الصكوك الإسلامية كصيغة حديثة وبديلة عن الصيغ التقليدية.

تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم الأدوات التمويلية الإسلامية الواعدة، والتي تشهد انتشارا ونموا واسعا واستثنائيا في السنوات الأخيرة، حتى أصبحت التسريحة الأسر لهذا سوق التمويل الإسلامي، حيث أنها توفر الصكوك تمويلات مناسبة طويلة الأجل نسبيا فضلا عن

كونها تتلاءم مع الشريعة الإسلامية ما يدفع قطاعات عريضة من المجتمعات التي تقبلها إيجابيا على المساهمة في عمليات الادخار وبالتالي توفير السيولة اللازمة لتمويل المشروعات المختلفة.

هناك العديد من التجارب العالمية الناجحة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية تؤكد قدرتها على تمويل العجز الموازنة العامة لمختلف دول العالم، حيث سعت عدة دول لإيجاد إطار قانوني منظم لإصدارات الصكوك، وهو ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو غير مسبقة للصكوك كأحد أهم الأدوات المالية التي تشهد معدلات نمو متسرعة، ونجاحا في عدة مناطق على المستوى العالمي، سواء على مستوى البلدان الإسلامية كماليزيا والسودان، وكذلك منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط مثل الإمارات، السعودية، قطر، تركيا.

أولا ـ **الإشكالية:**

كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة؟

ويدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1 ـ ما المقصود بالصكوك الإسلامية وما هي آلية إصدارها؟

2 ـ ما هو مفهوم الموازنة العامة؟

3 ـ ما لمقصود بالعجز الموازني و ما هي أسبابه؟

4 ـ ما هي التحديات التي تواجه الجزائر في استعانتها بالبدائل الإسلامية؟

ثانيا ــ الفرضيات:

لمعالجة إشكالية البحث تم صياغة جملة من فرضيات وهي:

1 ـ هو تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من إيرادات العامة من أسبابه النمو المتزايد للنفقات العامة نتيجة التوسع في الإنفاق الحكومي.

2- يمكن للصكوك الإسلامية أن تكون بديلا مهما لمعالجة مشكلة العجز الموازني.

3 ـ كان للصكوك الإسلامية الدور الكبير في ماليزيا والسودان في زيادة مواردهم المالية.

ثالثا ــ أسباب اختيار الموضوع:

من أهم دواعي اختيار الموضوع نذكر مايلي:

1 ـ الرغبة في التوسع معارفنا في هذا مجال.

2 ـ الحاجة إلى تحسين ونشر الوعي حول التمويل بالبدائل الإسلامية وفق مبادئ الشريعة من خلال وضع تجارب الدول ذات زيادة في الجانب الإسلامي.

3 ـ الحاجة الماسة لدراسة هذا الموضوع لكونه سيدرس أهم حالات التمويل.

رابعاـ أهمية البحث:

إن موضوع عجز الموازنة العامة للدولة يعد مشكلة اقتصادية تعاني منه الدول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث تظهر الإحصائيات أن أغلب الدول تعاني من هاته المحصلة الاقتصادية وما يتبعها من مشاكل مرتبطة بوجود العجز المالي الحكومي وبطرق تمويلية مثل مشكلة التضخم نتيجة اللجوء إلى التمويل التضخمي لتغطية العجز دون أي مقابل لتلك الزيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود وغيرها من المشاكل.

وتعد الصكوك الإسلامية أداة مهمة لتنشيط الأسواق المالية بصفة عامة وتمويل المشاريع العامة للحكومات بصفة خاصة فهي تساهم في توظيف فوائض القطاعين الخاص والعام في مشاريع عدة.

ومن هنا تبرز أهمية بحثنا دالة إلى إظهار دور الصكوك الإسلامية كبديل شرعي في تمويل العجز الموازني مقارنة بالأساليب التقليدية المتبعة.

خامساـ أهداف البحث:

تتلخص أهم أهداف هذا البحث فيما يلي:

ـ الإحاطة بكل جوانب عجز الموازنة العامة من أجل التعمق فيه حيث الأسباب والآثار وأساليب التمويل.

ـ التعرف على الصكوك الإسلامية والوقوع على أهم أنواعها.

ـ بيان الدور الهائل لإتباع الصكوك الإسلامية كسياسة في الحد من العجز.

ـ محاولة إبراز مدى قدرة تكيف التجربة الماليزية والسودانية على الجزائر.

سابعاـ حدود البحث:

من حيث البعد الموضوعي نتناول فيه الصكوك الإسلامية المرتبطة بتمويل الحكومة والموازنة العامة.

أما البعد المكاني تركز دراستنا على بعض الدول التي تتعامل بالصكوك الإسلامية وهي دولة ماليزيا ودولة السودان.

فيما يخص البعد الزماني الفترة الممتدة بين (2015 ـ 2019).

ثامناـ المنهج المستخدم:

بعرض الإجابة عن الإشكالية والتأكد من الفرضيات أو عدمه تم الاعتماد على المناهج التالية:

ـ المنهج الوصفي: من خلال عرض المفاهيم الأساسية للصكوك الإسلامية وإظهار عجز الموازنة. وتحليل كل من آلية إصدار الصكوك الإسلامية وأسباب العجز آخذين بعين الاعتبار دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة.

ـ المنهج الاستقرائي: من خلال جمع مختلف الإحصائيات المتعلقة بالموضوع، وذلك عند عرض تجارب حول الصكوك.

تاسعا ـ هيكل البحث:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث إلى فصلين تتصدرهما مقدمة وفي الأخير الخاتمة

حيث سنناقش في الفصل الأول الإطار النظري للصكوك الإسلامية والموازنة العامة، أما في الفصل الثانيفسيتم التطرق إلى تجارب منها التجربة السودانية والماليزية، ستقدم في آخر الفصل دراسة استشرافية للجزائر بهدف إتباعها في المستقبل،

أما بالنسبة إلى الخاتمة سيكون فيها خلاصة عامة عن الموضوع ونتائج اختبار الفرضيات وكذا اقتراحات من أجل إتباع هذه الآلية في الجزائر.

الفصل الأول

الصكوك الإسلامية والموازنة العامة

تمهيد:

تعد الصكوك الإسلامية من الصيغ البديلة للسندات وهي من أبرز منتجات الصناعة المالية الإسلامية التي استطاعت أن تجد لها مكانة بارزة في الأسواق المالية العالمية، واشتهرت كأداة تمويلية معاصرة يقبل عليها المسلمين وغير المسلمين في جميع أنحاء العالم.

فالصكوك الإسلامية تلعب دور كبير في معالجة العجز في الموازنة العامة للدول وتحقيق الأهداف التنموية، وذلك من خلال تنمية المدخرات وتوجيهها لخدمة الاستثمارات الوطنية، وبالتالي توفير الموارد المالية اللازمة للاحتياجات الاستثمارية للحكومات والشركات، حيث باتت الصكوك احد الأدوات المالية التي يتم الاعتماد عليها في تمويل عجز الموازنة العامة.

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

أصبحت الصكوك الإسلامية واقعا اقتصاديا لابد منه باعتباره من أهم الأدوات التمويلية الإسلامية لدعم متطلبات التنمية الاقتصادية، حيث نجدها قد فرضت نفسها في سوق الاستثمارات في الدول العربية الإسلامية، وتعدت ذلك حتى إلى الدول غير الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف الصكوك الإسلامية

الفرع الأول: نشأة الصكوك الإسلامية

تعود نشأة الصكوك عام 1983م وذلك بعد بدء أول بنك إسلامي في ماليزيا وهو(بنك إسلام ماليزيا)، حيث اتضح لمسؤولي البنك المركزي الماليزي عزوف بنك إسلام ماليزيا عن تملك السندات الحكومية أو سندات الخزانة كونها مخالفة للشريعة الإسلامية، ولذلك لجأ البنك المركزي الماليزي لإصدار شهادات استثمارية لا تحتوي في آلياتها على الربا.

جاء طرح مشروع (سندات المقارضة) من قبل الدكتور سامي حمود كبديل إسلامي عن سندات القرض المحرمة، وهي سندات تعتمد في أساسها الفقهي على المضاربة، لأنها تمثل حصصا شائعة في رأس مال المضاربة متساوية القيمة، وتتوافر فيها شروط عقد المضاربة من إيجاد وقبول، ومعلومية رأس المال ونسبة الربح، ولا ضمان لرأس المال من قبل العامل، بل يضمنه طرف ثالث مثل الدولة بحيث لا يتعرض للخسارة[1].

أصدر مجمع الفقه الإسلامي القرار رقم(5) بتاريخ 1988/8/4م، بشأن سندات المقارضة وسندات الاستثمار ففتح الباب أمام الشركات الاسلامية لتبني هذه الصيغ الناشئة، فبدأت التجربة الخليجية بالانطلاق، ففي عام 2001 أصدرت مؤسسة نقد البحرين هذا الإصدار 25 مليون دولار أمريكي، كما اعتمدت المؤسسة صيغة بيع السلم عند إصدار هذه السندات وفي عام 2003 قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (O.C.D.I.F.I) بإصدار شرعي لصكوك الاستثمار، على أن يسري تطبيقه على

[1] أسامة عبد الحليم الجورية: صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الجامعي للدراسات الإسلامية، بيروت، لبنان، 2009، ص26.

المؤسسات المختصة اعتبارا من 1محرم1425هـ الموافق 1يناير2004، حيث حددت فيه المبادئ الأولية لإصدار وتداول جميع أنواع الصكوك التي تم ابتكارها قبل تاريخ إصدار المعيار شرعي رقم(17) وبهذا استطاعت المؤسسات المالية الإسلامية التغلب على معضلة إعطاء عائد ثابت متفق عليه مسبقا[1].

الفرع الثاني: تعريف الصكوك الإسلامية

تعد الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الصناعات المالية الإسلامية ومن وسائل جذب المدخرات الحقيقية وتجمع الأموال اللازمة لتمويل مختلف المشروعات بطريقة شرعية.

التعريف الأول: عرفت الهيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية التي أطلقت عليها اسم(صكوك الاستثمار) تميزا لها عن الأسهم والسندات التقليدية بأنها:"وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من اجله"[2].

التعريف الثاني: عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأنها:" أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال وما يتحول إلى نسبة كل منهم فيه"[3].

[1] أحمد شعبان محمد علي: الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص25.

[2] سليمان ناصر، ربيعة بن زيد: الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف1، الجزائر، 5 ـ 6ماي، 2014، ص6.

[3] نفس المرجع ، ص26.

التعريف الثالث: هي أدوات اقتراض تم تطويرها من قبل المختصين لكي توفر الجانب التمويلي المهم للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي متنوعة تناسب معظم أوجه النشاط التجاري والاستثماري[1].

المطلب الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية

ثمة عدة خصائص عامة تتميز بها الصكوك الإسلامية عن بقية الأدوات المالية كونها تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومن أهم هذه الخصائص نجد:

أولا: تمثل لحاملها حق ملكية شائعة في الموجودات: تمثل الصكوك الإسلامية لحاملها حصصا شائعة في ملكية موجودات لها عائد، ولا تمثل دينا في ذمة مصدرها، هذه الموجودات قد تكون أعيانا أو منافع أو خدمات أو ديونا في ذمة الغير في بعض مراحل استثمار المال الذي يمثل الصك فيه حصة شائعة، كما يمكن أن تكون مشروعا استثماريا يشمل خليطا من الأعيان والمنافع والديون، وبذلك فإن ملكية حامل الصك تتعلق بحصته في الموجودات. وليس في العائد فقط[2].

ثانيا: تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: أن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ اصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها حيث تعطى لحاملها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقا من قيمتها الاسمية وحصة حملة الصكوك من أرباح المشروع الذي تموله تحدد نسبة مئوية عند التعاقد، فما لكونها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم، وفقا لقاعدة الغنم بالغرم[3].

---

[1] غربي حمزة، وفاء جبلاحي: الصكوك الإسلامية أنوعها وإدارة مخاطرها، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، مارس2018، ص138.

[2] سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سابق، ص7.

[3] زياد جلال الدماغ: الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص71.

ثالثا: لها اسمية محددة وتصدر بفئات متساوية القيمة: أي تصدر بقيمة اسمية محددة يحددها القانون وموضعه في نشرة الإصدار، وذلك بفئات متساوية القيمة بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور من خلال الأسواق المالية[1].

رابعا: هي متوافقة مع أحكام الشريعة: الصكوك المالية متوافقة مع أحكام الشريعة من حيث الأنشطة والاستثمارات التي تعمل فيها، أو من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافها، فلا تتضمن دفع فائدة محددة مقابل التمويل، أو غير ذلك من المحظورات الشرعية في المعاملات[2].

خامسا: قابلة للتداول من حيث المبدأ: بمعنى أن هناك أنواعا من الصكوك قابلة للتداول مثل صكوك المضاربة، المشاركة، الإجارة، وهناك أنواع غير للتداول مثل صكوك المرابحة، السلع، الإستصناع، مع العلم أنه يمكن تداولها في لحظة معينة، وذلك عندما تمثل سلعة، إما عندما تتحول إلى دين في ذمة الغير، فلا يصح تداولها[3].

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية

توفر عملية التصكيك الإسلامي عدة مزايا للمتعاملين في حقلها يمكن ذكرها كالآتي:

أولا: تعد من الأدوات التمويلية المهمة لتنويع مصادر الأموال الذاتية وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إليها.

ثانيا: إن وجودها يثري الأسواق المالية الإسلامية لأنها الطرف الكامل المكمل للأسهم، والجناح الثاني للبورصة التي من خلالها تتحرك الأموال بحرية وسهولة.

ثالثا: تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البني التحتية والمشاريع التنموية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة وأدوات الدين العام.

---

[1] أحمد شعبان محمد علي: مرجع سابق، ص28.

[2] زياد جلال الدماغ: مرجع سابق، ص71.

[3] طرافى يوسف: دور الصكوك المالية الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015، ص46 . 47.

رابعا: تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظريا وعمليا، فأما نظريا فهي استكمال لحلقات الاقتصاد بجانب البنوك وشركات التأمين الإسلامية وأما عمليا فإن وجودها يساعد على رفع الحرج الديني عن المستثمرين[1].

[1] زياد جلال الدماغ: مرجع سابق، ص69.

المبحث الثاني: مزايا الصكوك الإسلامية

أصبحت الصكوك الاسلامية ذات أهمية بالغة في مختلف الاقتصاديات لما تتمتع به من مزايا ونأثير.

المطلب الأول: أنواع الصكوك الإسلامية

تعددت أنواع الصكوك الإسلامية حسب الزاوية التي ينظر منها كل باحث، حيث نتطرق في هذا المطلب إلى أهم أنواعها:

أولا: الصكوك المضاربة

عرفت هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في معيارها رقم(17) صكوك المضاربة بأنها: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملك لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك على أساس المضاربة الشرعية بتعيين مضاربة من الشركاء أو غيرهم لإدارتها[1].

هي أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأسمال القرض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها، باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه.

المضاربة مشروعة باتفاق الفقهاء، ثبتت مشروعيتها بالنسبة التقريرية والإجماع، من ذلك بعض الآثار المروية عن ابن عباس وغيره في التعامل بالمضاربة وقد أقرهم النبي (ﷺ) على ذلك، أما الإجماع فقد أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على جواز المضاربة

[1] معطى الله خير الدين، شرباق رفيق: الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، 3 . 4ديسمبر، 2012، ص238.

دونها جحوذ والعقل تقتضى مشروعيتها لحاجة الناس إليها، فالتفاوت في الأوراق والقدرات سمة بارزة في كل مجتمع، حيث كانت المضاربة نقطة التقاء بين المحتاجين لبعضهم[1].

ثانيا: صكوك المشاركة:

هي وثائق استثمارية تمثل ملكية رأس مال المشاركة على أساس وحدات متساوية القمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المشاركة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه[2].

الشركة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع.

ـ في القرآن الكريم: يقول الله سبحانه وتعالى:"فهم شركاء في الثلث" (النساء 12) وقوله سبحانه وتعالى:"وإن كثيرا من الخلطاء لعنى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ماهم".

ـ وفي السنة النبوية، يقول الرسول الكريم (ﷺ): إن الله تعالى يقول:"أنا ثلث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه، فإن خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما" أي أن الله مع الشريكين بالحفظ والإعانة قيمدهما بالمعاونة في أموالهما بإنزال البركة، فإن خان أحدهما نزع البركة من المال.

ـ وفي الإجماع: ذكر ابن منذر إجماع المسلمين على جواز الشركة، وهذا الإجماع يشمل الشركة التي يعاقد عليها الأطراف، والشركة التي يجدون أنفسهم أطرافا فيها من غير سابق اتفاق مثل الاشتراك هو عقد بين طرفين ويكون طرف ثالثا مساهم فيها[3].

---

[1] عمر مصطفى جبر إسماعيل: سندات المقارضة وأحكامها في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن، 2006، ص58. ، 59.

[2] أحمد شعبان محمد علي، مرجع سابق، ص30.

[3] وفاء محمد عزت الشريف: نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 2009، ص 201 ـ 202.

ثالثا: صكوك المرابحة

هي وثائق استثمارية تمثل ملكية حصص متساوية في عقار مؤجر أو في منفعة عقار، تعطي صاحبها حق التملك والحصول على الأجرة والتصرف في ملكيته بما لا يضر بحقوق المستأجر، أي أنها قابلة للتداول، ويتحمل حامل الصك ما يترتب على المالك من تبعات كالصيانة[1].

ـ مشروعية المرابحة: المرابحة في رؤية جمهورية الفقهاء جائزة شرعا بالكتاب والإجماع فمن الكتاب قوله تعالى:"وأحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة 285)

حيث أن المرابحة تدخل في عموم البيع، والبيع جائزة في الجملة، فكذلك المرابحة.

ـ أما الإجماع: فقد تعامل الناس بالمربحة في مختلف الإعصار والأمصار بغير جحوذ ومثل ذلك حجلة[2].

رابعا: صكوك الإجارة

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لتمويل شراء سلعة مرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحامل الصكوك

ـ هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان ومنافع أو خدمات في مشروع استثماري معين يدر دخلا، والغرض منها تحويل أعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى صكوك قابلة التداول في الأسواق الثانوية.[3]

مشروعية الإجارة: أجمع المسلمون على أن الإجارة جائزة ومشروعة، يقصدون في هذا بالسنة والإجماع وقد أمر تعالى الآباء بإعطاء الأجر على الإرضاع، فدل على أن الأجر حق للمرضعة، وهي لا تستحقه ألا بالعقد إذا أرضعت بدون عقد كانت متبرعة.

ـ من السنة: قوله (صلى الله عليه سلم): من أستأجر أجيرا فل يعلمه أجره رواه البيهقي.

---

[1] غربي حمزة، وفاء جبلاحي، مرجع سابق، ص141.

[2] حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2009، ص41 . 42.

[3] زياد جلال الدماغ: مرجع سابق، ص108.

ـ أما الإجماع: فقد أجمع الفقهاء على مشروعية الإجارة وإباحتها اعتمادا على الأدلة المتوفرة من الكتاب والسنة، وعمل الصحابة رضوان الله عليهم يقول الشافعي رحمه الله فمضت به السنة[1].

خامسا: صكوك السلم

هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية، لأنها موضوفة تثبيت في الذمة ولا يزال في ذمة البائع[2].

مشروعية السلم: عقد السلم جائز وقد ثبتت مشروعية بالكتاب والسنة والإجماع.

ـــ أما الكتاب لقوله تعالى:"يأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه"(البقرة282).

ـ أما السنة فما أخرجه الأئمة في السنة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وهم يسلفون الثمار السنة والسنتين والثلاث فقال من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم

ـ أما الإجماع: قال ابن المتدر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز لأن الناس بحاجة إليه[3].

سادسا: صكوك الاستصناع

وهي في اصطلاح الفقهاء عقد على مبيع في الذمة، شرط فيه العمل[4].

مشروعية صكوك الاستصناع: لقد ثبتت مشروعية الاستصناع في السنة والإجماع، أما السنة فقد روي عن أبي حازم قال: أتى رجال إلى سهل بن سعد رضي الله عنه يسألونه عن المنبر قال: بعث رسول الله ﷺ وفلانة ـ امرأة قد سماها سهل"أن مري غلامك النجار يعمل

---

[1] حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص48 . 49.

[2] غربي حمزة، وفاء جبلاحي: مرجع سابق، ص142.

[3] حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مرجع نفسه، ص54.

[4] هيا جميل مبثارات: التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط1، دار النفائس، الأردن، عمان، 2008، ص81.

لي أعواد أجلس عليهن اذا كلمت الناس" وأما الإجماع قال الكانساني: أخيز الاستصناع استحسانا لإجماع الناس عليه، لأنهم يعلمون به سائر الأعصار من غير جحوذ[1].

سابعا: صكوك المساقاة

هي على وزن مفاعلة، وهي مفاعلة من السقي بحيث يدفع الرجل شجرة إلى شخص أخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج إليه مقابل جزء من الثمار التي ينتجها هذا الشجر.

مشروعية المساقات: وقد أجاز الفقهاء المساقات لانتشارها في عهد الرسول والصحابة والتابعين، وهناك بعض الفقهاء الذين يعتبرون المساقات نوعا من الإجارة بتمرة لم تخلق أو بثمرة مجهولة، والذين أجازوا المساقات قالوا بأنها تجوز على جميع الأشجار المثمرة[2].

ثامنا: صكوك المزارعة

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتساب فيها في تمويل مشروع للمزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول[3].

مشروعية صكوك المزارعة: تتضح مشروعية المزارعة في السنة والإجماع، أما السنة روي عن أبي عمر رضي الله عنه قال"أعطي رسول الله ﷺ خبير بشطر ما يخرج من ثمر أوزرع" (صحيح مسلم)، فقد ثبت في السيرة النبوية أن رسول الله ﷺ عمل بالمزارعة مع أهل خبير، وأما الإجماع قد عرفت المزارعة في عهد الصحابة دون أن ينكر أحد منهم فكان بمثابة إجماع.

---

[1] زياد جلال الدماغ، مرجع سابق، 141.

[2] محمود حسن صوان: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، ص2، دار وائل، الأردن، عمان، 2008، ص179.

[3] سامح كامل الغزالي: معوقات إصدار الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على المؤسسات المصرفية العامة في فلسطين، رسالة ماجستير تحت إشراف علي عبد الله شاهين، كلية التجارة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص25.

تاسعا: صكوك المغارسة

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيها يتطلب هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

مشروعية صكوك المغارسة: وهي جائزة عند المالكية بشروطها أن يكون الشجر من صنف واحد أو متقارب، وأن لا يكون لسنين عديدة، كما ذهب الحنفية إلى جوازها إذا كانت على الشجر والثمر دون الأرض[1].

عاشرا: صكوك الوكالة بالاستثمار

هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها[2].

مشروعية الوكالة بالإستثمار: لقد أجازت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية صكوك الوكالة بالاستثمار والمعيار الشرعي رقم 17 سنة2007 يوضح طبيعة العلاقة بين طرفي عقد الإصدار وبيان ذلك على النمو الآتي: المصدر لتلك الصكوك هو الوكيل بالاستثمار والمكتتبون هم الموكلون وحصيلة الاكتتاب هي المبلغ الموكل في استثماره[3].

المطلب الثاني: آلية إصدار الصكوك الإسلامية

تشكل عملية إصدار الصكوك الإسلامية النافذة التي يطل من خلالها المصدرون أو وكلاؤهم على المستثمرين، لذلك لابد أن تكون على درجة عالية من الدقة والإتقان وحسن الإخراج، وكذا ضرورة تقييم هذه المرحلة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] زياد جلال الدماغ، مرجع سابق، ص119 . 121.

[2] حكيم براضية، جعفر هني محمد: دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016، ص185.

[3] زياد جلال الدماغ، مرجع سابق، ص122.

أولا: الهيكلة

إعداد التصور والهيكل التنظيمي الذي يمثل آلية الإستثمار بواسطة الصكوك ودراسة المسائل القانونية وتضمين ذلك في نشرة الإصدار، وقد يتزامن من ذلك مع وضع النظام أو للائحة أو الاتفاقيات التي تحدد حقوق وصلاحيات وواجبات الجهات المختلفة ذات الصلة.

ثانيا: تمثيل حملة الصكوك المستثمرين

ويكون ذلك من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص(S.P.U) تسجل في مناطق ذات إعفاء ضريبي، وذلك لتمثيل المستثمرين في البحث عن علاقات الجهات المختلفة وتقوم هذه الشركة بشراء الموجودات التي تغطي الوحدات المصدرة[1].

ثالثا: طرح الصكوك للاكتتاب

وذلك بهدف جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة بالصكوك.

رابعا: تسويق الصكوك

وهي إما أن يتم بالطرح مباشرة إلى الجمهور، وإما أن يتم بيع الصكوك التي تمثل الموجودات إلى المستثمر الأول الذي يكون بنك أو مجموعة من البنوك وهو يقوم ببيعها وتسويقها إلى الجمهور.

خامسا: التعهد بتغطية الاكتتاب

حيث تسعى الجهة المصدرة للصكوك إلى تأمين تغطية كاملة من قبل مؤسسة مالية الأخرى مستعدة لذلك التعهد الذي يتطلب منها توفير السيولة مقابل نصيب من الربح[2].

المطلب الثالث: عوامل نجاح وصعوبات التصكيك

تواجه عمليات إصدار الصكوك الإسلامية كغيرها من أدوات الإستثمار إلا أن هناك الصعوبات التي تحول دون إصدار، ومن خلال الإطلاع على بعض تلك الصعوبات في

[1] حكيم براضية: التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، تحت إشراف بن علي بلعزوز، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص75.

[2] معطي الله خير الدين، شرياق رفيق: الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص246.

ضوء تجارب العديد من الدول التي قامت بالاستثمار في مجال الصكوك الإسلامية حيث تبين العديد من صعوبات إلا أنه هناك عوامل نجاح عملية التصكيك[1].

الفرع الأول: عوامل نجاح عملية التصكيك

لكي تحقق عملية إصدار الصكوك الإسلامية النجاح يتطلب الأمر القيام ببعض الإجراءات التي تساهم في إنجاز عملية إصدار الصكوك تتمثل فيما يلي:

1ـ أن تكون نوعية الأصول المصككة من الأصول المتاحة شرعا صالحة للتصكيك بدون وقوع في المخاطر الشرعية كالربا فلا يجوز مثلا تصكيك الديون المبنية على القروض الربوية لأنه من توابع الربا وتوابع الشيء تأخذه بحكمه.

2 ــ أن تكون الخطوات وهيكل التصكيك مقبولة شرعا مع استيفاء جميع الأركان والشروط للبيع والشراء في مرحلة الإصدار للصكوك أو في تداولها في السوق الثانوي.

3 ــ توفر عنصر الملكية للأصول حتى تصبح عملية البيع والشراء وتبرز الاستفادة من العوائد ومن أهم العوامل التي تساعد وتؤدي إلى نجاح عملية التصكيك وهو ما تتمتع به الصكوك نفسها من شبه الثبات في العائد والاستقرار، كذلك الصكوك تخضع لعوامل السوق ففي حالة ارتفاع الأسعار ترتفع القيمة السوقية للصكوك.

الفرع الثاني: صعوبات عملية إصدار الصكوك الإسلامية

هناك صعوبات عديدة تواجه عمليات إصدار الصكوك الإسلامية أهمها ما يلي:

أولا: الصعوبات الاقتصادية

من المعيقات الاقتصادية التي تواجه مسألة إصدار الصكوك الإسلامية هي قضية الضمانات المرتبطة بتلك الصكوك، حيث يثار الجدل حولها من حيث ضمان رأس المال والخوف الذي يوافق ذلك في ظل التوقعات الاقتصادية السلبية وارتباطها بالخسائر التي قد

[1] قلمين سامية، عبد الكبير خلود: أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص31 . 32.

تترتب على ذلك، وبالتالي فإن إصدار تلك الصكوك يحتاج إلى بيئة استثمارية مستقرة خاصة أن مجال استخدامها يتطلب وجود مشاريع طويلة الأجل.

ثانيا: الصعوبات التنظيمية

نفتقر الصكوك الإسلامية لمؤسسات البنية التحتية المسائرة مثل أنظمة التداول والتسوية ومؤسسات تقييم الإصدارات، بالإضافة إلى افتقارها لمفهوم الهندسة المالية الإسلامية، كما يشكل غياب التثقيف والتدريب العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية تحديا كبيرا، ويعد نقص في العمالة المدربة بمثابة عائق كبير يحول دون النمو والتوسع في هذه الصناعة المالية من خلال عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل.

ثالثا: الصعوبات القانونية والتشريعية:

مما لاشك فيه أن غياب الأطر التشريعية والقانونية يؤدي إلى تخوف وإحجام المصارف الإسلامية عن إصدار الصكوك الإسلامية لعدم وجود الضوابط القانونية لهذه العملية التمويلية وبدوره يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار في مجالات الصكوك الإسلامية المختلفة لها لهذه الأطر دور في تنظيم العلاقة بين المصاريف الإسلامية والمستثمرين، وعليه فإن غياب توفر الشروط التشريعية في الصكوك تهدد عملية الإصدار وتؤدي إلى فقد الثقة فيها وبالتالي إضعاف الثقة بالصيرفة الإسلامية.

المبحث الثالث: ماهية الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة من أهم أدوات التخطيط المالي، فمن خلالها يمكن معرفة السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تنفيذ البرامج، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف المسطرة هي المرأة التي تعكس النظام السياسي والاجتماعي والإداري لأي بلد، لذا نجد أن مفهوم الموازنة العامة يأخذ أبعاد واسعة.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة للدولة في الوقت الحاضر الوثيقة الأساسية لدراسة المالية، فهي تمثل علاقة متوازنة لابد لأي دولة أن تسطرها لتستطيع تكثيف الحاجات العامة في ضوء الظروف والأهداف السياسية والاقتصادية والمالية القائمة في المجتمع.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

لقد نشأة فكرة الموازنة العامة استجابة لحاجة المجتمعات والدول لإدارة أموالها العامة، جباية وإنفاقا، وهي لذلك تعكس المعادلة السياسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقد تأثر مفهوم الموازنة العامة بتطور الفكر المالي في مرحلته التقليدية والحديثة، وانعكس ذلك على تعريف الموازنة في التشريعات المالية للحكومات، حيث اعتبرت الموازنة العامة وثيقة رسمية وتشريعية، وخطة مستقبلية شاملة ومرنة، وأداة لتدخل الدولة من أجل تنظيم الحياة في المجتمع.

تعددت تعريفات الموازنة العامة بتعدد الفقهاء والباحثين والتشريعات المالية والوضعية باختلاف الدول ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق نظرة كل منهم إلى الموازنة.

عرف القانون الفرنسي موازنة الدولة بأنها "القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع إيرادات الدولة وأعبائها"[1].

[1] لعمرية لعجال: دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص2.

وترى الأدبيات المالية أنه: يجب أن ينظر للموازنة كوثيقة تحتوى كلمات وأرقاما وتقترض لإغراض وبنود معينة أو كسلوك مقصود، أو تنبؤ لتحقيق أهداف وسياسات معينة، أو كسلسلة من الأهداف كل لها تكاليف محددة، أو كجهاز وأداة لاختيار من بين بدائل الإنفاق أو كخطة أو كعقد بين البرلمان والسلطة التنفيذية أو كمجموعة لالتزامات ورقابة متبادلة[1].

أما الدليل المحاسبة الحكومية للأمم المتحدة فعرفها بأنها: "عملية سنوية للتخطيط والتنسيق والرقابة على استخدام الموارد في الدولة بكفاية لتحقيق الأهداف المطلوبة".

وهكذا أصبحت الموازنة العامة بهذه التطورات جزءا من برنامج أوسع، يعكس فيه مجمل النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، واستخدمت الموازنة كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

في التشريع الجزائري حسب المادة 6 من القانون 17/84 تشكل الميزانية العامة للدولة من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمولة بها. وحسب المادة 3 من القانون 21/90 الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال والمرخص بها[2].

الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة

من أهم الخصائص للموازنة العامة نذكر ما يلي:

1 ـ الموازنة العامة تعتبر وثيقة رسمية تحدد مستقبل الأنشطة المالية للحكومة، لذلك يتم وضعها من قبل الحكومة وتقوم الحكومة بالإشراف على تنفيذها من قبل الدوائر الحكومية.

2 ـ يتم إصدار الموازنة العامة للدولة بموجب قانون رسمي، حيث يتوجب مصادقة المجلس التشريعي عليه.

[1] أحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، ط3، 2007،ص270.

[2] لعمرية لعجال، مرجع سابق، ص2.

3 ــ تعتبر الموازنة العامة وسيلة للتخطيط المالي قصير الأجل، حيث تشمل خطة مالية لسنة القادمة.

4 ــ تعتبر الموازنة العامة أداة رقابية حيث تمثل الأداء المخطط له، ويتوجب مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له، وحصر الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.

5 ــ تعكس الموازنة العامة للدولة السياسات المالية العامة والأولويات والطموحات التي تسعى الحكومة إلى انجازها خلال السنة اللاحقة[1].

المطلب الثاني: مبادئ (قواعد) الموازنة العامة

من أجل أن تصل الموازنة العامة لتحقيق أهدافها، فلابد لها أن تتصف بالشفافية والشمول وأن تكون مبنية على قواعد وإجراءات وأسس واضحة توثق العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

مبدأ السنوية الميزانية:

مضمون هذا المبدأ أن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة في مدة 12 شهر المقبلة، على أن تقوم السلطة التشريعية بالمصادقة عليه، وهذا يدل على إلغاء كل الإعتمادات غير المستعملة، وتوقف جباية الضرائب والرسوم في نهاية السنة التي تم أخذ موافقة السلطة التشريعية عليها، ومنه يتضح لنا أنه خلال مبدأ السنوية يتم تقدير نفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة واحدة، فيتم إعدادها وتنفيذها خلال سنة[2].

كما أنه هذا المبدأ لا يخلو من بعض الاستثناءات، حيث يتم الخروج عن مبدأ السنوية في عدد من الحالات من بينها:

* الموازنات الشهرية (الموازنات 12 شهر).
* موازنة الدورة الاقتصادية.

[1] بركات مريم: تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص9.

[2] لحسن دردوري: سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر، تونس، أطروحة دكتوراه، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص102.

* الإعتمادات الإضافية
* الاعتمادات الدائمة.
* الاعتمادات المتنقلة.

والجدير بالذكر أن مبدأ السنوية أي سنة الواحدة المنفذ فيها الميزانية قد يختلف تاريخ بدئها من بلد للبلد الأخر.

مبدأ الشمولية (العمومية):

يقصد به أن تشتمل موازنة الدولة جميع نفقاتها، وجميع إيراداتها دون إخفاء أو سهو، ودون إجراء أي خصم أو تقاض بين أي إيراد من الإيرادات الدولة وأية نفقة، بمعنى ذلك أنه لا يجوز تخصيص أي نوع من أنواع الإيرادات العامة لتغطية نفقة بذاتها أو بإيراد من الإيرادات العامة كما لا يجوز عدم تنزيل نفقات أي إدارة أو مؤسسة من إيراداتها، ويساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية على أعمال الرقابة على كافة الإيرادات والنفقات، بحيث لا يسمح لأي إدارة باستعمال إيراداتها لتغطية نفقاتها بعيدا عن رقابة السلطة التشريعية[1].

مبدأ وحدة الموازنة:

يقضى هذا المبدأ بأن تدرج كافة عناصر الإيرادات العامة وعناصر النفقات العامة في بيان واحد، ولا يمثل بيان منه ميزانية مستقلة نتيجة تشتت البيانات، بمعنى أخر وضع بنود الإيرادات والنفقات في خطة واحدة، والهدف من إظهار الميزانية في صورة موحدة هو[2]:

1 ـ سهولة عرض الميزانية وتوضيحها للمركز المال

2 ـ تسهيل مهمة ترتيب الأولويات للإنفاق العام للدولة ككل.

3 ـ تجنيب الباحث أو الفاحص إجراء التسويات الحسابية التي يستلزمها الأمر لدراسة أو فحص الميزانية العام للدولة.

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية: مرجع سابق، ص281.

[2] محمد ابراهيم عبد اللاوي: مرجع سابق، ص192 ـ 193.

مبدأ توازن الموازنة

ومعناه أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة وتأسيسها على ذلك فلا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة على إجمالي الإيرادات العامة وفي حالة العكس أيضا[1].

الفرع الثالث: أهمية الموازنة العامة

*تعتبر الموازنة وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة لتتبع منهج سياسي معين تحقيقها لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية[2].

*تعد أداة لحماية الصناعات المحلية، فمن خلالها يمكن استخدامها كأداة لحماية المنتجات الوطنية من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الأجنبية، كما أنها أداة اجتماعية فعالة وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل بين شرائح المجتمع على أساس العدالة[3].

*لها دور هام في تحقيق العمالة الكاملة وتعبئة القوى الاقتصادية، والمساهمة في زيادة الدخل الوطني ورفع المستوى المعيشي[4].

*تعد أداة لتنفيذ السياسة المالية للدولة فمن خلالها يمكن معالجة الآثار الناجمة عن التضخم والانكماش من خلال التحكم في الإنفاق وفي السياسة الضريبية[5].

المطلب الثالث: العجز الموازني

تواجه الكثير من الدول النامية والمتقدمة مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة للدولة في سعيها لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وتصبح مهمة السياسة المالية هي علاج عجز الموازنة العامة.

[1] محمد ابراهيم عبد اللاوي: مرجع نفسه، ص195.

[2] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا: المالية العامة، (د .ط)، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص90.

[3] زياد جلال الدماغ: مرجع سابق، ص213.

[4] محمد ابراهيم عبد اللاوي: المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003، ص288.

[5] زياد جلال الدماغ، مرجع سابق، ص212.

مفهوم العجز الموازني:

هو زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة، فالنفقات هي التي تحدد غالب حجم العجز، ولما كان العجز يتعرف عليه في العادة عن إعداد الموازنة وقبل البدء في التنفيذ فإن الحكومة تعمل بداية على علاجه إما بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات، فإن لم تستطع ذلك أو غير راغبة، فإن العجز يعالج بالغير، يرى في الفكر المالي الحديث أن المطلوب هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأن الدولة تعتمد إيجاد عجز في موازنتها، وهو ما يعرف بالعجز المخطط[1].

أنواع العجز الموازني

لعجز الموازنة العامة للدولة أشكال متعددة نذكر أهمها فيما يلي[2]:

العجز الجاري: يعتبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالإقراض، ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة بمعنى أخر هو ذلك الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية.

العجز الشامل: هو عبارة عن التعريف التقليدي أو الرائج للعجز المالي فالعجز المالي يقيس الفرق السالب بين إجمالي النفقات الحكومية المتضمنة مدفوعات الفوائد وغير مستلمة على مدفوعات إهتلاك الديون الحكومية، وبين الإيرادات المتضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وغير مسجلة على الدخل من الاقتراض، فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي جميع الكيان الحكومية الأخرى، كالهيئات

[1] قسمية مصطفى: أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازني في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص19.

[2] محمد لمين عبد الكبير، إلياس بوعبدالله: تمويل عجز الميزانية باستعمال الصكوك الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص9 . 10.

المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة لدولة، ومنه يصبح العجز مساويا للفرق بين مجموع إيرادات الحكومية والقطاع العام ومجموع نفقات الحكومية والقطاع العام.

العجز الأساسي: يشر هذا النوع من العجز على استبعاد الفوائد المستحقة على الديون فهذه الفوائد هي نتيجة لعجز سابق، وليست نتيجة للنشاط المالي الحالي للدولة، فهذا النوع من العجز يقدم لنا صورة واضحة لنا عن السياسات الميزانية الحالية من خلال استبعاد الفوائد، ويهدف هذا المقياس إلى التعرف إلى مدى التحسين أو التدهور الذي حدث على المديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية الجارية، ويقدم أيضا تقديما على مدى القدرة على تحمل العجز الحكومي، ويعرف هذا النوع من العجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع اعتمادات الفوائد حيث يهدف هذا المقياس إلى التعرف على تحسين أو تدهور مديونية الحكومية نتيجة للسياسات الميزانية الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم استبعاد لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو فوائد المستحقة على الديون الخارجية التي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدول.

العجز التشغيلي: هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصوما منه الجزء الذي دفع من الفوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة لارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات تضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتغيرات في الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرتفع حجم العجز إذا تم استخدام مقياس صافي احتياجات القطاع الحكومي من الموارد، لذلك يدعو بعض الماليين إلى أهمية استبعاد هذه المدفوعات والتي لها علاقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار إضافة للفوائد الحقيقية من مستلزمات القطاع الحكومي من القروض.

العجز الهيكلي: وهو مقياس يحاول أن يمحى أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي تأثر على الموازنة العامة مثل تغييرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل،

ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل موردا غير عادي ويبين لنا هذا العجز معدلات النمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة، وهناك من يستعمل مصطلح عجز الطوارئ من أجل الدلالة على العجز الهيكلي على اعتبار أن هذا المقياس ليس مقياسا هيكليا ولكنه مقياس يحاول إزالة أثر العوامل المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، مثل تلك الانحرافات التي تحدث في الدخل المحلي وأسعار الفائدة، ومن جانب أخر فصفة الهيكلة لابد لها من الاستمرار الزمني[1].

أسباب العجز الموازني

العجز هو الرصيد السلبي لمقابلة الإيرادات العامة والنفقات العامة، لذلك فإن العوامل المسببة له تتمثل في العوامل الضاغطة باتجاه زيادة النفقات والعوامل الضاغطة باتجاه تقليص حجم الإيرادات العامة والتي يمكن أن توجزها في ما يلي[2]:

***العوامل المؤدية إلى زيادة حجم الإنفاق العام**

ـ اللجوء المعتمد إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل التنمية.

ـ عامل التضخم وما يرافق ذلك من تدهور في قيمة النقود.

ـ تزايد أعباء الدين العام.

[1] محمد لمين عبد الكبير، إلياس بوعبدالله: مرجع نفسه، ص11.

[2] زواق الحواس: كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية التقليدية والصناعية المالية الإسلامية، جامعة المسيلة 5. 6ماي، 2014، ص8.

***العوامل المؤدية إلى تقليص حجم الإيرادات العامة**

ونتيجة لدعم مواكبة الإيرادات العامة للدولة للنمو الحاصل في النفقات وخاصة الإيرادات الضريبية وذلك بسبب:

ـ ضعف الطاقة الضريبية (نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي).

ـ انخفاض الوعي الضريبي وجمود النظام الضريبي.

ـ ارتفاع مستويات التهرب الضريبي والتأخر في تحصيل المستحقات المالية للدولة.

ـ كثرة الإعفاءات والامتيازات الضريبية دون أن يقابله توسع في الأوعية الضريبية.

الطرق التقليدية لمعالجة عجز الموازني

أمام تقدر لجوء الدول في كثير من الحالات إلى خفض الإنفاق العام لتغطية فجوة الموارد المالية التي تعانيها وتحقيق نوع من التوازن في موازنتها العامة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، ورغم تعدد الرؤس التقليدية حول آليات تمويل العجز الموازني، فإنها لم تخرج عن تلات المدينوية و الضرائب والإصدار النقدي والمستخدمة على نطاق واسع في هذا المجال:

أولا: المديونية:

تتمثل في الاقتراض بفائدة سواء كانت قروضا خارجية أو قروضا داخلية وليس هناك فرق إن كانت مصدرها المصاريف التجارية أو السوق المالية من خلال إصدار أدوات الدين العام من سندات وأذونات الخزينة، وبالتالي فهي أساليب ربوية بالدرجة الأولى، فضلا عن جملة القضايا التي يثيرها التمويل بالمديونية والتي من أبرزها:

1 ـ الجيل الذي يتحمل العبء الحقيقي للقرض، وأثر المديونية باعتبارها عبئا حقيقيا على الاقتصاد. فقد ذهب البعض إلى أن الجيل المستقبلي هو الذي يتحمل عبء المديونية ممثلا في الأقساط والفوائد ويتم ذلك من خلال الضرائب التي يدفعها لذلك بمصطلح على القروض الضرائب المؤجلة وهذا ما يجعل الأجيال القادمة معاقبة بالمطالبة بأعباء لم تستفد منها.

2 ـ هناك من نظر إلى عبء المديونية على أنه الانخفاض الحاصل في رأس المال المتاح للقطاع الخاص نتيجة الاقتراض العام، وهذا ما يحدث أثارا مزاحمة، فالأموال التي أكتتب بها

القطاع الخاص والإفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار أو زيادة الاستهلاك والذي من شأنه حفز الإنتاج، وفي إطار هذا المنظور فإن العبء يقع على الجيل الحالي والجيل القادم في ذات الوقت.

3 ـ الدين العمومي يمكن أن يتغذى ذاتيا عند عجزه على إنتاج عوائد كافية وضرورية، حيث نجد الدولة نفسها مجبرة مجددا على الاستدانة من أجل الوفاء لخدمات هذا الدين، وقد يصل الوضع إلى مستوى يجعل الدين العم–ومي غير قابل للتحمل وتصبح الدولة غير قادرة على احترام التزاماتها، وخاصة عند هبوط معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات نقل عن معدل الفائدة الحقيقي.

ثانيا: الإصدار النقدي:

ويعني الاقتراض من البنك المركزي عن طريق إصدار نقدي جديد، وفضلا عن ربوية القرض بين الحكومة والبنك المركزي، فإنه تمويلا تضخميا يتسبب في تدهور قيمة العملة، ومن ثم فإنه يدخل في الخانة الأساليب التضخمية من الدرجة الأولى، وقد أثار هذا الأسلوب التمويلي عديد النقاشات حول الآثار التي يحدثها على المتغيرات الحقيقية، والتي بحسب البعض تتوقف على التمييز بين ثلاث فرضيات يتم على أساسها الإصدار النقدي:

ـ الفرضية الأولى: الكتلة النقدية التي تم إصدارها نجد مقابلا في استجابة سريعة للجهاز الإنتاجي في زيادة الإنتاج، ومن تم لا تكون هناك آثار تضخمية، فالغرض قادر على الاستجابة للمطلب.

ـ الفرضية الثانية: الكتلة النقدية التي تم إصدارها سوق يتم اكتنازها أو ادخارها، وفي هذه الحالة لا تحدث آثار تضخمية لعدم حصول ارتفاع في الطلب لكي يبقى هذا الأسلوب مؤقتا، فيتحمل منح هذه المبالغ في أي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يتود إلى ارتفاع مباشر وسريع في الطلب، الأمر الذي يحدث صدمة تضخمية يصعب تقدير انعكاسها على مجرى الحياة الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: الكتلة النقدية التي تم إصدارها سوق تنعكس في شكل ارتفاع في المداخيل بما يؤدي إلى زيادة الطلب على الحاجات الاستهلاكية، فينتج عن ذلك ارتفاعا في الأسعار، وتصبح المنتجات المحلية أقل تنافسية وتنخفض الصادرات كنتيجة لذلك. وإذا بلغ التضخم مستويات مرتفعة فإنه يضبط العمل الإنتاجي ويزيد من الأرباح الناتجة عن المضاربة مما يؤدي في الوقت نفسه إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ثالثا: الضرائب:

تعتبر الضرائب من أهم الأدوات المستخدمة في تمويل العجز الموازني من خلال الزيادة في المعدلات الضريبية والتوسيع في الأوعية الضريبية على أرباح المشروعات الاقتصادية وأجور ومرتبات العاملين، وهو ما يقلص هوامش ربح المشروعات ويحد من قدرتها على التمويل الذاتي، وعادة ما يعمل القطاع الاقتصادي على نقل هذا العبء عن طريق الأسعار، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات وارتفاع المطالبة بزيادة الأجور، المحصلة وارتفاع مستوى الضغط الضريبي.

والذي أقل ما يحدثه من أثار:

ـ تقليص القدرة الشرائية للأعوان الاقتصاديين.

ـ تثبيت النشاط الإنتاجي لتأثيرات السلبية على النمو الاقتصادي ومن ثم انخفاض الحصيلة الضريبية في حد ذاتها نتيجة تدهور أو زوال المادة الخاضعة للضريبية ذاتها من ثم تفاقم عجز الموازنة العامة.

ـ افتقاد اقتصاد الدولة لقدرته التنافسية.

خاتمة الفصل الأول:

تعد الصكوك الإسلامية من أبرز الابتكارات الهندسة المالية الإسلامية ومن وسائل جذب المدخرات الحقيقية وتجميع الأموال اللازمة لتحويل مختلف المشروعات التنموية بطرق شرعية، نظرا لدور الفعال الذي تلعبه في تمويل العجز الموازني للدولة لأنها تتنوع بشكل يجعلها تتلاءم مع مختلف القطاعات

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

ـ تعتبر الصكوك الإسلامية من حيث خصائصها بدائل شرعية مناسبة للمعاملات المحرمة للسندات الربوية

. فيما يخص تعريف الصكوك الإسلامية، هي عبارة عن أدواة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار الصكوك صكوك ملكية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال

ـ فيما يخص تعريف الموازنة العامة: هي خطة مالية يضعها الدولة من أجل تحقيق أهدافها وتعتبر تقعا للإيرادات والنفقات خلال السنة المالية المقبلة

ــ فيما يخص العجز الموازني: هو عبارة عن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات الحكومية

.

.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي

تمهيد:

اكتسبت مؤخرا الصكوك الإسلامية شهرة كبيرة في شتى دول العالم لكونها إحدى الأدوات التمويلية الإسلامية الواعدة حيث شهدت هذه الأداة نموا وانتشارا استثنائيا خلال السنوات الأخيرة كونها إحدى البدائل شرعية ناجحة للدول والمؤسسات الإسلامية وحتى الغير إسلامية في تمويل مشاريعها المختلفة، كما أن التجربة العملية للصكوك الإسلامية أثبتت رواجا هائلا في بعض البلدان الإسلامية على غرار دولتي ماليزيا والسودان ، ومن خلال هذا الفصل محاولين الأخذ بتلك الفائدة المرجوة في الإستفادة من الصكوك الإسلامية في تغطية العجز الذي تعانيه الموازنة الجزائرية.

المبحث الأول : التجربتين السودانية والماليزية في تمويل عجز الموازنة العامة باستخدام الصكوك الاسلايمة

المطلب الأول: تقديم التجربة السودانية.

تعد التجربة السودانية من بين التجارب الناجحة والمتميزة في مجال صناعة الصكوك الحكومية والسيادية ولعل من أسباب نجاح هذه التجربة كون قطاع المصرفي السوداني بما في ذلك البنك المركزي الذي يعمل وفق النظام الإسلامي منذ سنة 1991 وبذلك يكون النظام المصرفي السوداني هو النظام الرائد في إصدار الصكوك الإسلامية منذ سنة 1998.

أولا: نشأة التجربة السودانية:

تعد تجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان تجربة رائدة ومميزة في مجال صناعة الصكوك الحكومية السيادية والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة وتحويل الأصول والمشاريع الحكومية، وفي نفس الوقت هي أداة مستوفية لمتطلبات الشريعة تصلح لإدارة السيولة وهي من أهم القضايا التي تشغل أعمال البنوك وذلك بسبب قلة أساليب إدارتها داخل الجهاز المصرفي ،والتي يعمل بها البنك السوداني المركزي حاليا فيما يعرف بعمليات السوق المفتوحة لتحكم في عرض النقود، ومن بين أهم المشاريع التي تم تمويلها عن طريق الصكوك مشروع سد مروي والممول جزئيا بالصكوك الإسلامية من قبل حكومة السودان والتي اعتمدت على عقد الإيجار.[1]

ثانيا: أنواع الصكوك الإسلامية السودانية:

من أهم الصكوك التي قامت بإصدارها الحكومة السودانية نجد:

1/ شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم): هي عبارة عن صكوك تمثل حصصا محددة في صندوق خاص، يحتوي على أصول مملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهي بذلك نوع من التصكيك ، وتعتبر أول أداة نقدية إسلامية تم إصدارها لإدارة السيولة في جوان 1998.

[1] سليمان ناصر ،ربيعة بن زيد :مرجع سابق ، ص16.

2/ شهادات المشاركة الحكومية (شهامة): عرفت أول إصدارها من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني في 8ماي 1999 عن طريق شركة السودان للخدمات المالية، وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على أساس عقد المشاركة ، والتي تصدرها في حصص محددة في صندوق خاص يحتوي أصول حقيقة يتم إصدارها بواسطة الدولة مقابل حقوق ملكيتها في عدد من المؤسسات الرابحة نيابة عن جمهور السودان .

3/ صكوك الاستثمار الحكومية (صرح): وهي تصدر في صياغة المضاربة ،وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنية التحتية، وقطاعات الصحة والتعليم والميالا في ولايات السودان المختلفة.

4/ شهادات إجارة بنك السودان المركزي (شهاب): وتستند على عقود الإجارة كما تعتمد على تصكيك البنك المركزي التي كانت تصدر مقابل نسبة محددة من الأصول المملوكة لبنك السودان في القطاع المصرفي الثابتة في العاصمة والولايات وعي قابلة للتداول بين المصاريف فقط ولا يجوز بتداولها إلا من البنك المركزي (ليس للجمهور) وتستخدم لإدارة السيولة في الاقتصاد.

5/ شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامو): بدأ العمل بشهادات الشامة عام 2010، وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل، ثم إنشاؤه بغرض حشد الموارد المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية.

6/ شهادة أجارة الأصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور): تهدف شهادات النور إلى إصدار أدوات مالية لغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحا لحملة هذه الصكوك بتصكيك

أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء وعرضها المستثمرين بالإضافة إلى توفير موارد مقد أجبني مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد[1].

ثالثا: خصائص التجربة السودانية في مايلي:

1- سوق الأوراق المالية السودانية تعمل وفق الشريعة الإسلامية حيث أن كل تعاملاتها تخضع الرقابة وتستبعد سعر الفائدة.

2- تشمل على قطاع مالي مكتمل من الحزانب التشريعية والتنظيمية ويضم في هيكله تركيبة معتدلة بين النظام المصرفي والسوق المالية، وهذا مايساعد على تطور صناعة الهندسة من خلال الابتكار المالي.

3- تنوع منتجات الصكوك الإسلامية:(المشاركة، الشهاب ، تشمم ...إلخ) وبالتالي عمليات مالية كبيرة ومتنوعة تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

4- اعتماد على صيغ المشاركة وفقا لقاعدة الغنم والغرم، وضمان بالاخراح ،أو عقود البيع أو الإجارة أو الوكالة.5-مساهمة فاعلة من طرف السلطات النقدية (بنك المركزي السوداني) في إنجاز التجربة وتطوير المنتجات المالية على اختلاف أنواعها[2].

الجدول رقم (1): حجم الإصدارات الصكوك الاسلامية في السودان

السنوات / الصكوك	2015	2016	2017	2018	2019
شهامة	18446.0	20559.6	20503.50	26842.3	30842.3
صرح	904.2	829.2	819.5	1052.4	1052.4
شاشة	2242.6	2242.6	2242.6	22426	2242.6

المصدر من اعداد الطالبتين بناءا على التقرير السنوي للبنك المركزي السوداني من2015 الى 2019.

[1]- أنور سيكو، وآخرون: واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وأفاق تطبيقها في الجزائر تجربة السودان نموذجا ، اليوم الدراسي الأول حول صيغ التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلون التسيير، المركز الجامعي لعين تموشنت ،الحزائر ،2017/12/10 ، ص10.

[2]- مطاي عبد القادر ، بن الدين آمال:نحو تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر بالاستفادة من التجربة السودانية، مجلة الاقتصاد العالمي الاسلامي، كلية العلوم الاقتصادية ؛جامعة الشلف ،الجزائر ،2019، ص11.

الشكل : من خلال الجدول أعلاه نلاحظ المبيعات الخاصة بشركة شهامة في تزايد مستمر خلال سنوات فترة الدراسة حيث سجلت مبيعاتها في عام 2015 مايقدر ب18446.0 مليوم جنية ، يشهد بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا في السنوات اللاحقة مسجلا بذلك أعلى قيمة له في عام 2019 بما يعادل 30842,3 مليون جنيه، أما فيما يخص مبيعات صرح للصكوك الإسلامية فقد عرفت تراجعا في السنوات الأولى من فترة الدراسة إذا بلغت مبيعاتها في عام 2017 ما 819.5 مليون جنيه بعد أن سجلت ماقيمته 904.2 مليون جنيه خلال سنة 2015، لكنها عرفت تزايد في السنتين الأخيرتين مسجلة بذبك مايقدر ب1052,4 مليون جنيه، أما بالنسبة لمبيعات شاشة فقد عرفت استقرار خلال فترة الدراسة مسجلة بذلك مايعادل 2242,6مليون جنيه.

الجدول رقم (2) : مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة

الجدول رقم 02 مساهمة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة					
البند	السنوات				
	2015	2016	2017	2018	2019
العجز الكلي للموازنة	6976.4	112334.9	14314	378446	46221
صافي التحويل الخارجي	405.4	1141.4	385	3518	1746
صافي التمويل الداخلي	7381.8	10074.2	15450	34394	45761
مساهمة شهامة في التمويل الداخلي	2611.2	2109.4	3276	3011	3100
مساهمة صرح في التمويل الداخلي	50.3	206.4	163	206	0

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على التقرير السنوي للبنك المركزي السوداني من2015 الى 2019

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العجز الكلي للموازنة العامة للسودان في تزايد مستمر إذ سجل في عام 2017 مايقارن 14314 مليون جنيه ليستمر العجز في التزايد محققا ماقيمته 46221 مليون جنيه عام 2019.

لقد أبدت شهامة ذورا في المساهمة في تمويل هذا العجز وهذا مانلاحظه من خلال الجدول حيث بلعت قيمة هذه المساهمة في سنة 2015 مايقدر ب2109,4 مليون جنيه حيث عرفت تراجع في عام 2016 بما قيمته 2109,4 مليون جنيه، بعدها شهدت تزايد في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة مسجلة أعلى مساهمة لها بما يعادل 3276 مليون جنيه.

أنا بالنسبة لصرح فقد أبدت هي الأخرى مساهمتها في التمويل الداخلي للميزانية ، حيث سجلت تزايد مستمر في قيمة مساهمتها من 50.3 مليون جنيه عام 2015 وصولا إلى 206 مليون جنيه في عان 2018 مسجلة بذلك أعلى قيمة مساهمة لها.

المطلب الثاني: تقديم التجربة الماليزية

شهد التمويل الإسلامي نموا هائلا على مدى العقود الأربعة الماضية، كما طورت ماليزيا، باعتبارها رائدة في هذه الصناعة سريعة النمو، نظاما ماليا إسلاميا شاملا يتنافس مع النظام المالي التقليدي الموازي ويكمله.

الفرع الأول : خطوات تخفيف عبء الموازنة في ماليزيا

للتخفيف من أعباء الموازنة العامة ودعما لهذا الهدف، اتخذت الحكومة مجموعة من الخطوات منها[1]:

أولا: **تحرير قطاعها المالي.**

قد تم استخدام تحرير السوق والحوافز الضريبية لجذب البنوك الأجنبية الى تطوير الأعمال المصرفية الإسلامية في ماليزيا. وكجزء من خطط تحرير الحكومة للقطاع المالي، أعلن البنك المركزي، بنك نيجارا ماليزيا في أبريل 9()()2م أنه سيصدر ترخيصين جديدين للمصارف الإسلامية (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية.

ثانيا: تعزيز لوائح المراقبة والإشراف.

تسمح تلك اللوائح مع قانون البنك المركزي الماليزي الذي يوفر أحكاما شاملة للمراقبة باتخاذ إجراءات التدخل المناسبة لتجنب المخاطر التي تنشأ عن الكيانات غير الخاضعة للتنظيم، كما عزز القانون استقلالية البنك المركزي وسلطته، وكلف البنك المركزي والوكالات

[1]: **تنيرة محمد حسين محمد:** استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية و الإسلامية - عرض تجربة ماليزيا- **ماجستير؛ الجامعة الإسلامية، غزة ؛ 2019، ص ص**

الحكومية الأخرى بالترويج لماليزيا باعتبارها المركز المالي الإسلامي العالمي وتعزيز مكانتها الدولية.

ثالثا: إنشاء سوق المال الإسلامي وبورصة سوق السلع.

هي منصة تداول الكترونية لتسهيل إدارة السيولة الإسلامية، والتمويل من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. وهي منصة قادرة على تسهيل المعاملات المالية والاستثمارية الإسلامية لقائمة على السلع الأساسية بموجب مبادئ الشريعة والمرابحة. إن جوهر بورصة سوق السلع، التي تحتضن مفهوم مرابحة السلع. تنطوي التجارة على بيع وشراء أصول مادية حقيقية.

رابعا: بناء القدرات من خلال تمويل الأبحاث والتدريب.

في الوقت الحالي، يوجد في ماليزيا أكثر من 20 مؤسسة أبحاث مالية إسلامية وأكثر من جامعات عامة تقدم دورات تدريبية في التمويل الإسلامي على مستوى الدراسة الجامعية والدراسات العليا بالإضافة إلى الدورات الاحترافية.

خامسا : الروابط الإقليمية والعالمية.

أطلقت الحكومة مركز ماليزيا المالي الإسلامي الدولي للترويج لماليزيا كمركز إقليمي للتمويل الإسلامي في جنوب شرق آسيا. وهكذا برزت ماليزيا كلاعب رئيسي في الميدان. سمح موقع ماليزيا الاستراتيجي بتيسير الروابط بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى توسط تدفق الأموال بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية، وباختصار، فإن إنجازات التمويل الإسلامي في ماليزيا أصبحت ممكنة بفضل الحكومة الماليزية مع أكثر من 30 عاما من الجهود لتعزيز الصناعة جنبا إلى جنب مع النظام التقليدي.

تلك الجهود كان لها دور كبير في التخفيف من أعباء الموازنة العامة مع تقليص الدور التمويلي التي تقوم به الدولة فضلا عن تقليص العجز من العملات الأجنبية عند جذب مؤسسات التمويل الإسلامية للاستفادة من البرامج التمويلية التي تقدمها الدولة والتي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، كما أن التجربة الناجحة للبنوك الإسلامية في ماليزيا لها آثار مهمة بالنسبة للبلدان الأخرى التي تحرص على تطوير التمويل الإسلامي في نطاق سلطاتها.

الفرع الثاني : دور الصكوك في تخفيف العبء المالي

حتى يمكن لنا فهم مساهمة الصكوك الاسلامية في الاقتصاد الماليزي لا بد من لتعرف على تطور العجز الموازني وحجم الموازنة وكذا حجم الانفاق والاصدار مما يسمح لنا بالتقييم :

أولا: نمط عجز الموازنة في ماليزيا.

لقد كانت الخطط الاقتصادية لا تخلو من طموح الحكومة الماليزية في سعيها إلى تنفيذ جميع التدابير اللازمة لخفض نسبة العجز المالي للدولة لبلوغ موازنة اقتصادية متوازنة بحلول عام 2020 فضلا عن الجهد المستمر الذي تبذله الحكومة للمحافظة على اقتصاد البلاد وتقويته بمديونية أقل باعتبار أنه من الخطأ أن تمرر تلك الأعباء إلى الأجيال القادمة. ولقد كان دائما الإبداع والابتكار المنهج الرئيسي للحكومة الماليزية في سعيها للوصول لمبتغاها، حيث أن الحكومة الماليزية قد أعلنت عام 2013 أنها تسعى لتقليص نسبة العجز إلى 3.5 %عام 2015 على أن يبلغ العجز ما نسبته 3% في العام التالي، سجلت ماليزيا عجزا في موازنة الحكومة يساوي 7.3 من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام .2O17 في حين بلغ متوسط عجز الموازنة الحكومة في ماليزيا —2.97% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 1988 حتى عام 2017، وقد بلغ العجز مستوى قياسى عند –6.70% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009.

ثانيا: الإنفاق العام للدولة الماليزية.

ارتفع الإنفاق الحكومي للدولة الماليزية إلى 37369 مليون ر نغيت ماليزي في الربع الثالث من العام 1802 وذلك عما كان عليه في الربع الثاني من ذات العام حيث بلع 36,616 مليون رينغيت. وقد بلغ متوسط الإنفاق للحكومة الماليزية 72,557.55 مليون رينغيت ماليزي في عام 2015حتى عام 2018. كما وقد بلغ الإنفاق الحكومي ذروته عند 48067 مليون رينغيت في الربع الرابع من العام 2017، بينما بلغ الحد الأدنى للانفاق الحكومي الماليزي 12420 مليون رينغيت في الربع الأول من عام 2005.

ثالثا: قيمة الموازنة العامة للدولة الماليزية.

سجلت ماليزيا فائضا في الموازنة العامة قدرة 3868.30 مليون رينغيت ماليزي في الربع الثالث من العام 18()2. بينما بلغ متوسط الموازنة العامة الماليزية 1617.78 مليون رينغيت عام 1981 حتى عام 2018. في حين بلغ قدر الموازنة في أقصى حد له عند 11959 مليون رينغيت في الربع الأخير من العام 2003، وقد وصلت القيمة عند حدها الأدنى عند 10913.60 مليون رينغيت في الربع الأول من العام 2017.

رابعا: نسبة الصكوك السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة للدولة.

تحتل ماليزيا الريادة في اصدار الصكوك عالميا حيث بلغ حجمها 32.08 مليار سنة 2018 بما يمثل 35 بالمائة من الاصدار العالمي[1]، ويمكن معرفة اهتمام ماليزيا باصدار الصكوك الاسلامية مقارنة بمختلف الدول من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم (3) الإصدار الماليزي للصكوك

الوحدة: مليار دولار

السنوات	010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإصدار العالمي للصكوك	52.62	86.40	140.72	119.47	114.08	63.3	72.7
الإصدار الماليزي	41.03	60.93	106.02	82.39	77	30.4	29.9

Cimb international 2016 نقلا عن : **تنيرة محمد حسين محمد:** استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية و الإسلامية – عرض تجربة ماليزيا– **ماجستير؛ الجامعة الإسلامية، غزة ؛ 2019.**

: تنيرة محمد حسين محمد: استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية و الإسلامية – عرض تجربة ماليزيا– **ماجستير؛ الجامعة الإسلامية، غزة ؛ 2019، ص ص**

[1] جعفري فارس، لال الدين، محمد أكرم : التجربة الماليزية في إصدار الصكوك الإسلامية: أكرم مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية. مج. 10، ع. 1 (حزيران 2019)، ص ص. 77-114،

تاريخيا، تم تمويل جزء كبير من عجز الموازنة العامة للحكومة الماليزية من خلال أدوات سوق رأس المال وخاصة الإسلامية منها (Office C001dination ، 2018 Comcec). وبالعودة إلى الوراء قليلا، ومن خلال الجدول رقم (4–9) والذي يظهر نسبة مساهمة إصدارات الصكوك السيادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمتها في الموازنة العامة للدولة:

الجدول رقم (4) **نسبة الصكوك الى الموازنة والناتج**

السنوات		2002	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة الصكوك	gdp	0.61	0.21	2.70	8.69	1.66	9.85	16.24	17.17
	الموازنة		0.89	10.83	31.36	5.50	32.23	56.66	57.37

المصدر : : **تنيرة محمد حسين محمد:** استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية و الإسلامية – عرض تجربة ماليزيا– **ماجستير؛ الجامعة الإسلامية، غزة ؛ 2019.**

يلاحظ من الجدول أن هناك تزايدا كبيرا في نسبة الصكوك إلى الموازنة العامة وهذا ما يفسر اهتمام ماليزيا بالصكوك كمدخل مهم لمعالجة الخلل الحاصل في الموازنة

المبحث الثاني: استشراف صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

تعد الصكوك الإسلامية من أبرز المنتجات التي ابتكرتها الهندسة المالية الإسلامية والتي استطاعت أن تسد حاجة المجتمع الإسلامي لمصادر تمويلية مستمد من الشريعة الإسلامية التي تعد بديلا مناسبا للسندات التقليدية المقترنة بفوائد ثابتة على الرغم من أن هذه الأداة بدأت كإصدار لمؤسسات ودول إسلامية، فإنها عدت أدوات مالية عالمية موازية للسندات في عالم الاستثمار.

المطلب الأول: تحديات صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

يشكل غياب الإطار قانوني التشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية حيث لم يتضمن القانون المصرفي الجزائري متمثل في قانون النقد والقرض أحكاما تراعي الضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي وخاصة منها الصكوك الإسلامية ورغم وجود عوائد وتحديات لصناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

ومن أبرز التحديات التي تواجه تبني وتطوير الصكوك الإسلامية في الجزائر نجد ما يلي:

1 ـ قانون النقد والقرض: غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها وذلك بالرجوع إلى القانون رقم 90/ 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بنظام النقد والقرض، والأمر 03 ـ 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض والأمر 10 ـ 04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض والقانون رقم 10 ـ 17 الصادر في 11 ـ 10 ـ 2017، وجوهر التعديل الذي مس قانون النقد والقرض يظهر من خلال إدراج المادة 45مكرر، والتي تنص على أنه بغض النظر عن كل حكم مخالف، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم الحيز التنفيذي بشكل استثنائي، بشراء مباشر عن الخزينة للسندات المالية التي تصدر هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار[1].

2 . بورصة الجزائر: رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى(السندات الإسلامية) ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني يحيز ذلك، بالإضافة إلى عدم وجود نظام الشركة ذات الغرض الخاص التي تقوم عليه هذه الأدوات[2].

3 القانون التجاري: لا يتيح القانون التجاري الجزائري إصدار الصكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين، فالقيم المنقولة التي يتيح القانون لشركات الأسهم إصدارها أسهم أو شهادات استثمار تمثل ملكية في رأس مال الشركة أو سندات بمختلف أنواعها تمثل ديونها عليها.

4 . قانون الضرائب: إن إصدار صكوك الإسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع الآجل والسلم وفقا للقواعد الشرعية بصفتها صيغ ناقلة لملكية أعيان قد تؤدي إلى محصلة ضريبية محجفة بحق هذه الأدوات إذا ما قورنت لنظيرتها التقليدية، أي إذا عليها الأحكام الضريبية الخاصة بعقود البيع والذي سوف يطبق على ثمن البيع أو الاستمتاع فإنه سيؤثر على تنافسية هذه الأداة مقارنة بغريمتها التقليدية.

المطلب الثاني: دعائم البنية الأساسية للصكوك الإسلامية في الجزائر

إذا هناك كل فرص الممكن أن يحققها الاقتصاد الجزائري من وراء التعامل بالصكوك الإسلامية، حيث من غير الممكن القيام بإصدار وتداول الصكوك بدون بنية أساسية مناسبة

[1] المادة 45، مكرر . قانون رقم 17 ـ 10 المؤرخ من 2017/10/11 يتم الأمر 03 ـ 11 المؤرخ في 26 . 08 . 2003 المتعلقة بالنقد والقرض.

[2] حفوظة الأمير عبد القادر، بيدى البشير: استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كألية لتمويل التنمية الاقتصادية تجربتي السودان وماليزيا نموذجا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

تتضمن من ناحية سهولة إصدار صكوك متوافقة مع الشريعة ومن ناحية أخرى تحقق قدرة السلطات الرقابية على التعامل مع انحرافات وقائية وعلاجية، وخاصة للسلطات الجزائرية حيث هناك الدعائم التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر، والتي يمكن اقتراحها فيما يلي:

1 ـ إيجاد وإنشاء مصاريف إسلامية جديدة: إن البنوك الإسلامية في الجزائر لازالت تواجه ظروف صعبة تفرضها العديد من الجهات الآجل هذا نجد العديد من العقبات أمامها في الاقتصاد الجزائري فهناك عدد من البنوك الخاصة التي لازال ينوي أصحابها إطلاقها ضمن حدود أحكام الشريعة الإسلامية تواجه نفس تلك العقبات والصعوبات لأجل أن تكون بنوكا إسلامية حقيقية على أرض الواقع.

2 ـ فتح شبابيك للمنتجات الإسلامية في البنوك التقليدية: هذا الأمر من شأنه أن يكون كحملة تسويقية تعريفية أكثر بالأدوات المالية الإسلامية على العموم والصكوك الإسلامية على وجه الخصوص.

3 ـ تفعيل وتنشيط السوق المالي الجزائري: تنشيط وتفعيل السوق المالية الجزائرية الذي تتم فيه مختلف التعاملات في هذه الصكوك وبعد أن نوفر هذه القاعدة الموازية والمناسبة لانطلاق التعامل بالصكوك الإسلامية ولجعلها أداة مالية سارية المفعول أكثر تلحقها بإجراءات أخرى نذكر منها:

- الاعتراف بحقوق التمويل الإسلامي في القانون المدني: لأنه غالبا ما تلجأ المحاكم إلى تفسير العقد على أساس ما هو شائع في سوق، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إسقاط عقد التمويل ألربوي على كافة عقود التمويل الإسلامية، وهذا ما يعني أنه في حالة نزاع بين مصدر الصكوك وحملتها، لن تعترف بواقعة هذه المحكمة بالعقد الشرعي وإلا بملكية حملة الصكوك للموجودات. فإذا نظر إلى الصكوك خارج نطاقها الشرعي بصفتها سندات إسلامية سوق تغلب عليها صفة سندات وتعمل كأداة مالية تقليدية.
- قانون البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: يجب أن يكون للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية قانون خاص ويتعامل معها وفقا لطبيعتها التي تختلف على باقي البنوك التقليدية.

- حوكمة الهيئات الشرعية: تحتاج الهيئات الشرعية العامة لدى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى ضوابط حوكمة خاصة لكي لا تكون الهيئة الشرعية عقبة في وجه تحقيق الأرباح.
- حوكمة الهيئة ذات الغرض الخاص: هي الهيئة التي تقوم بشراء موجودات وإصدار وتوزيع الصكوك، بحيث تكون هذه الهيئة مملوكة موجودة في الميزانية والصكوك مما يخلق نوعا من تضارب المصالح، لذلك من الأفضل أن يمتلك حملة الصكوك حصصا على المشاع في الهيئة الخاصة بنسبة ما يحملهم كل منهم من الصكوك[1].

المطلب الثالث: آفاق تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر

من أجل تطبيق تجربة التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر يجب إتباع الخطوات التالية:

ـ تبني الدولة الجزائرية ممثلة في البنك المركزي ووزارة المالية لفكرة تطبيق الصكوك الإسلامية.

ـ إصدار قانون للصكوك الإسلامية خاص بالجزائر.

ـ تطوير البيئة التشريعية والقانونية (قانون النقد والقرض، القانون التجاري، قانون الضرائب)، حتى تتماشى مع مشروع تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر.

ـ إنشاء شركة ذات غرض خاص لتقوم مقام البنك المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الإسلامية.

ـ تأسيس هيئة شرعية مكونة من ذوي الكفاءة الاختصاص توكل لها مهمة التأكد من مدت احترام الضوابط الشرعية عند إصدار الصكوك والتعامل بهم.

[1] مطاي عبد القادر، بن الدين أمال: نحو تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر بالاستفادة من التجربة الموازنة، الاقتصاد العالمي الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.

ـ تكوين الكوادر البشرية في المالية الإسلامية عن طريق إدراج تخصصات للصناعة المالية الإسلامية في برامج مؤسسات التعليم العالي ولجميع الأطوار (الليسانس، الماستر والدكتوراء).

ـ نشر الوعي الثقافي والمعرفي لدى الجمهور وخاصة المستثمرين منهم، حول أهمية الصكوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية، من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة.

ـ العمل على تقليد ونقل التجارب الرائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية إلى داخل الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار مزايا وعيوب كل تجربة.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل نستخلص أن للصكوك الإسلامية أهمية بالغة كأداة فعالة في تغطية عجز الموازنة العامة للدول، وذلك من خلال عرض تجارب عالمية ناجحة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية من بينهما تجربة ماليزية التي تعد تجربة زائدة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية ودليل ذلك تربعها على عرش إصدار الصكوك الإسلامية منذ سنوات.

ـ كما تعد تجربة السودان تجربة فريدة من نوعها ومميزة في مجال.

ـ صناعة الصكوك، التي كانت من بين أهم أهدافها تغطية عجز الموازنة وتعبئة الموارد، كما أنها تابعة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

ـ تم إبراز أهم تحديات وآفاق لصناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر.

خاتمة

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن عجز الموازنة العامة أحد أهم الإشكاليات التي تواجه جل الدول العالم وخصوصا النامية منها التي تعتمد في اقتصادياتها على الاقتصاد الريعي، كما أن جل هذه الدول تلجأ إلى الأساليب التقليدية لتغطية موازناتها العامة سواء بتمويل محلي أو خارجي وغيرها.

والجدير بالذكر أن الحكومات بعد قصور الأساليب التقليدية في تغطية العجز ومواصلة تفاقمه بدأت بالبحث عن آليات وأساليب أخرى أكثر فعالية في تغطية العجز، فلجأت إلى البدائل الشرعية والمالية الإسلامية للخروج من هذا الإشكال، فكانت الصكوك الإسلامية هي الحل الأمثل كونها ذات أهمية بالغة في تمويل إقتصاديات الدول النامية حيث قابل هذا الزيادة والتنوع في إصداراتها، وكذا الإقبال عليها بسبب القبول الذي لاقته من أصحاب رؤوس الأموال من جهة وفعاليتها التمويلية وقدرتها على منافسة أدوات التمويل التقليدي من جهة أخرى.

إن استعانة الموازنة العامة بالصكوك الإسلامية كأداة لتغطية عجزها جاء نتيجة الكفاءة التي امتازت بها الصكوك الإسلامية في هذا المجال وقدرتها في أن تكون البديل الأمثل للأساليب التمويلية التقليدية، وهذا قد اعتمدت كل من ماليزيا والسودان على الصكوك الإسلامية لتغطية عجز الموازنة العامة لديها وهذا ما تم إيضاحه في الفصل التطبيقي، ومن خلال ما أبرزته هذه الأدوات من قدرات على المساعدة في التقليل من الموازنة تم إسقاط تلك الأفكار التمويلية على الواقع الاقتصادي الجزائري لإيجاد العجز الموازنة العامة المستمر من انخفاض العوائد البترولية والذي كان من خلال إدراج هذه الأدوات ضمن الأدوات التمويلية المستخدمة في تغطية عجز الموازنة العامة.

أولا: إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى:

أن من اهم أسباب وجود العجز النمو المتزايد للنفقات العامة نتيجة التوسع في الإنفاق الحكومي بدون مبررات اقتصادية.

الفرضية الثانية :

يمكن للصكوك الإسلامية أن تكون بديلا مهما لمعالجة مشكلة العجز الموازني

تعد الأداة الأمثل لتنشيط الأسواق المالية بصفة عامة وتمويل المشاريع العامة للحكومات بصفة خاصة ومن آليات الصكوك الإسلامية الهيكلة، وبالتالي يمكن اعتبارها بديلا ناجحا.

الفرضية الثالثة:

كان للصكوك الإسلامية الدور الكبير في ماليزيا والسودان في زيادة مواردهم المالية

تعتبر التجربة الماليزية تجربة ناجحة في اصدار الصكوك وتفعيلها وتنشيطها بما أدى إلى جعلها مصدرا تمويليا ناجحا للاقتصاد، وعطفا على السودام فيمكن القول كذلك أن التنوع التي شهدته في اصدار الصكوك يعد متميزا.

الفرضية الثالثة:

يعتبر عجز الموازنة العامة زيادة النفقات على الإيرادات بشرط تدخل في الموازنة جميع ايراداتها ونفقاتها المالية بحيث لاتستطيع الإيرادات العامة تغطية النفقات العامة فالنفقات هي التي تحدد حجم العجز.

ثانيا: نتائج الدراسة:

تمكنا من خلال هذا البحث الوقوف على مجموعة من النقاط وهي:

1 ـ الصكوك الإسلامية أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تم ابتكارها لتطوير الصناعة المالية الإسلامية كبديل لأدوات الاستثمار التقليدية.

2 ـ قد أصبحت الصكوك الإسلامية من الأدوات التمويلية العامة والتي تؤدي إلى التنويع في مصادر الموارد المالية وتوفير السيولة اللازمة لتغطية احتياجات الحكومة كبديل على أدوات الدين العام.

3 ـ إن الصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة لها القدرة لتكون كبديل الصيغ التمويل التقليدية لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، فالدول الإسلامية وحتى غير الإسلامية تستطيع تفعيل التشريعات المالية الإسلامية، والاستفادة من خواص الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الكبرى كمشاريع البنية التحتية.

4 ـ إن تفاقم العجز في الموازنة العامة من الدول النامية ومنها الإسلامية يرجع إلى الاختلال الهيكلي في اقتصادياتها، كما أنه تزامن مع مشاريع التنمية لهذه البلدان من ناحية واقترانه بالصدمات الخارجية نتيجة الأزمات التي أثرت بها نتيجة الوضع الضعيف لها.

5 ـ إن التجربة الماليزية تعد نموذجا ناجحا من خلال انتهاجها للتشريع الإسلامي في معاملاتها الاقتصادية، واستخدامها للصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة.

6 ـ تعتبر تجربة السودان تجربة جادة للبيئة المصرفية الإسلامية وسعي البنك المركزي السوداني لاستحداث وابتكار أدوات مالية ونقدية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

7 ـ لم تتمكن الجزائر إلى اليوم من الاعتماد على الصكوك الإسلامية نظرا للعوائد المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيم المؤسساتي لنظام المالي الجزائري.

ثالثا: اقتراحات الدراسة:

نقدم في مايلي مجموعة من الاقتراحات التي ارتأينا أنها تستجيب لموضوع دراستنا وهي:

1 ـ ضرورة استمرارية الحكومات في تشجيع الاعتماد على الصكوك الإسلامية في مجال استقطاب وتوظيف الموارد.

2 ـ الاستمرار في نشر ثقافة الصكوك الإسلامية في أوساط مجتمعات الأعمال بوصفها أدوات مالية تقدم حلولا مبتكرة لهم في مجال حسد وتوظيف الموارد.

3 ـ تطبق الصكوك الإسلامية في جل القطاعات باختلافاتها للاستفادة من الأموال المدخرة بدلا من الاحتفاظ بها.

4 ـ ضرورة استخدام الجزائر للصكوك الإسلامية لأنها بذلك ستوفر تمويلا غير تضخمي، تمويلا يشارك فيه الجميع ويكون قائم على المشاركة في الربح والخسارة.

5 ـ ضرورة إصدار قانون خاص بالصكوك المالية الإسلامية في الجزائر.

6 ـ يجب على الجزائر أن تقوم بإنشاء الهيئات المستقلة والفعالة للبحث وتطبيق الأبحاث العلمية حول الصكوك الإسلامية في الجزائر.

7 ـ ضرورة انفتاح السوق المالي الجزائري على منتجات الهندسة المالية الإسلامية وخاصة الصكوك الإسلامية بإعتبارها أدوات تمويل حقيقية تلبي للحكومة احتياجاتها.

8 ـ ضرورة إعادة نظر الجزائر إلى منظومتها المالية والمصرفية على اعتبارها دولة إسلامية.

رابعا: آفاق الدراسة:

إن الأهمية التي اكتسبتها دراستنا تجعل منها بحثا مفتوحا أكثر تفصيلا وتعميقا، وعليه سنقترح جملة من المواضيع:

ـ الصكوك الإسلامية كبديل عن التمويل التضخمي.

ـ دور التنظيم المؤسساتي في تفصيل الصكوك الإسلامية في الجزائر.

ـ أثر أداء الصكوك الإسلامية على المنظومة الاقتصادية.

في الأخير يبقى هذا العمل إنساني يستحيل أن يخلو من العيوب، لكن تأمل أن تكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث، وأننا ألهمنا بكل جوانبه وأنه قد تم في المستوى المطلوب.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الكتب

1) أحمد زهير شامية: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، ط3، 2007

2) أحمد شعبان محمد علي: الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013 .

3) حسين بلعجوز: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2009 .

4) حكيم براضية، جعفر هني محمد: دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016 .

5) زياد جلال الدماغ: الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6) عمر مصطفى جبر إسماعيل: سندات المقارضة وأحكامها في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار النقائس، عمان، الأردن، 2006.

7) محمد ابراهيم عبد اللاوي: المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003 .

8) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا: المالية العامة، (د . ط)، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003 .

9) محمود حسن صوان: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، ص2، دار وائل، الأردن، عمان، 2008 .

10) هيا جميل مبثارات: التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط1، دار النفائس، الأردن، عمان، 2008 .

11) وفاء محمد عزت الشريف: نظام الديون بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية أسباب الركود الاقتصادي ودور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، 2009 .

ثانيا رسائل الدكتوراة والماجيستير

12) : تنيرة محمد حسين محمد: استدامة تمويل عجز الموازنة العامة بين البدائل التقليدية و الإسلامية – عرض تجربة ماليزيا– ماجستير؛ الجامعة الإسلامية، غزة.

13) أسامة عبد الحليم الجورية: صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الجامعي للدراسات الإسلامية، بيروت، لبنان، 2009 .

14) سامح كامل الغزالي: معوقات إصدار الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على المؤسسات المصرفية العامة في فلسطين، رسالة ماجستير تحت إشراف علي عبد الله شاهين، كلية التجارة الإسلامية، غزة، فلسطين.

15) لحسن دردوري: سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر، تونس، أطروحة دكتوراه، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة .

ثالثا: المقالات

16) جعفري فارس، لال الدين، محمد أكرم : التجربة الماليزية في إصدار الصكوك الإسلامية: أكرم مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية. مج. 10، ع. 1 (حزيران 2019).

17) حفوظة الأمير عبد القادر، بيدى البشير: استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كأالية لتمويل التنمية الاقتصادية تجربتي السودان وماليزيا نموذجا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

18) غربي حمزة، وفاء جبلاحي: الصكوك الإسلامية أنوعها وإدارة مخاطرها، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، مارس2018 .

19) لعمرية لعجال: دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

رابعا: الملتقيات

20) أنور سيكو، وآخرون: واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وأفاق تطبيقها في الجزائر تجربة السودان نموذجا ، اليوم الدراسي الأول حول صيغ التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلون التسيير، المركز الجامعي لعين تموشنت ،الحزائر ،2017/12/10

21) زواق الحواس: كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية التقليدية والصناعية المالية الإسلامية، جامعة المسيلة 5. 6ماي، 2014

22) سليمان ناصر، ربيعة بن زيد: الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف1، الجزائر، 5 ـ 6ماي، 2014 .

مطاي عبد القادر، بن الدين أمال: نحو تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر بالاستفادة من التجربة الموازنة، الاقتصاد العالمي الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.

23) معطى الله خير الدين، شرباق رفيق: الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، 3 . 4ديسمبر، 2012 .

خامسا: مذكرات الماستر

24) بركات مريم: تأثير عجز الموازنة العامة على التضخم، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019 .

25) طرافى يوسف: دور الصكوك المالية الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015.

26) قسمية مصطفى: أثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازني في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017 .

27) قلمين سامية، عبد الكبير خلود: أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018 .

28) محمد لمين عبد الكبير، إلياس بوعبدالله: تمويل عجز الميزانية باستعمال الصكوك الإسلامية، رسالة ماستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: De sciences Economiques

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)* حسين خامة السرمد المولود(ة) بتاريخ: 1996/12/27 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 203333969 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021.06.24

التوقيع والبصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: de Sciences Économiques

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: سايبي سعيد المولود(ة) بتاريخ: 1998/10/05 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200334009 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: الطارف

المسجل بالسنة الثانية ماسترشعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور المكونات الأساسية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/16

التوقيع والبصمة

*بحذف كلمة طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

ملخص :

إن ماتعانيه الدول من عجز في موازنتها العامة يجعلها تبحث بشكل متواصل عن مصادر جديدة تعطي من خلالها احتياجاتها التمويلية، وتنوع في أدواتها ومن الأدوات التي بررت في السنوات الأخيرة نجد الصكوك الإسلامية حيث باتت تستخدم في تمويل شتى المجالات بما فيها عجز الموازنة العامة للدول.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية، وخلصت إلى دعوة الدول التي تعاني عجز في الموازنة العامة للاستفادة من التجربة الماليزية والسودانية في هذا المجال وإصدار الصكوك الإسلامية يعد بديلا التحويل التقليدي، تحظى الجزائر التي تعاني عجز في موازنتها العامة تهيئة البيئة المناسبة لإصدار الصكوك الإسلامية وتداولها من أجل معالجة هذا العجز والتفكير في مرحلة مابعد النفط بتطبيق المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، الموازنة العامة للدولة، تغطية عجز الموازنة العامة

Summary

What countries suffer from a deficit in their general budget makes them constantly search for new sources through which to give their financing needs, and a diversity of their tools. Among the tools that have been justified in recent years, we find Islamic sukuk, as it has become used to finance various fields, including the state’s general budget deficit.

This study aims to highlight the role of Islamic sukuk in achieving economic development, and concluded by inviting countries that suffer from a deficit in the general budget to benefit from the Malaysian and Sudanese experience in this field. Issuing Islamic sukuk is an alternative to traditional conversion. Algeria, which suffers from a deficit in its general budget, has the right to create the appropriate environment. To issue and circulate Islamic sukuk in order to address this deficit and to think in the post-oil phase by applying Islamic finance.

Keywords: Islamic sukuk, the state's general budget, covering the public budget deficit